

UNITED ARAB EMIRATES

PUBLIC PROSECUTION
ATTORNEY GENERAL



الإمارات العربية المتحدة
النيابة العامة
النائب العام

التاريخ: 26 / 3 / 2020



قرار النائب العام

رقم (38) لسنة 2020

بشأن تطبيق لائحة ضبط المخالفات والجزاءات الإدارية الصادر بها

قرار مجلس الوزراء رقم 17 لسنة 2020

النائب العام،

- بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم 1 لسنة 1972 ، بشأن اختصاصات الوزارات، وصلاحيات الوزراء، والقوانين المعدلة،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم 2 لسنة 2011 في شأن إنشاء الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث وتعديلاته، ولائحته التنفيذية،
- وعلى القانون الاتحادي رقم 14 لسنة 2014، في شأن مكافحة الأمراض السارية، ولائحته التنفيذية،
- وعلى القانون الاتحادي رقم 14 لسنة 2016 بشأن المخالفات والجزاءات الإدارية في الحكومة الاتحادية،
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (17) لسنة 2020 بشأن لائحة ضبط مخالفات التدابير الاحترازية والتعليمات والواجبات المفروضة للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد19).
- وعلى القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2019 في شأن إنشاء النيابة الاتحادية للطوارئ والأزمات والكوارث؛
- وعلى قرار النائب العام (36) لسنة 2019 بشأن نياية الطوارئ والأزمات والكوارث وتعديلاته؛
- وعلى تعاميم التدابير الاحترازية وتعليمات وواجبات الأمن والسلامة الصادرة من وزيري الداخلية والصحة ووقاية المجتمع والهيئة الوطنية للطوارئ والأزمات والكوارث بشأن الوقاية للحد من إنتشار فيروس كورونا (كوفيد19).

قرار:

(المادة الأولى)

- يطبق قرار مجلس الوزراء المشار إليه وتحصل الغرامات المقررة قرين كل من المخالفات الواردة بالجدول أدناه:





مسلسل	المخالفة	الغرامة المقررة
1	مخالفة قرار الاستشفاء الإلزامي لإخضاع المصابين في حالة رفضهم مباشرةً أو متابعة العلاج المقرر لهم رغم إخبارهم بضرورة ذلك. ويجوز للمختصين الاستعانة بالسلطة العامة لتنفيذ هذا القرار.	50000 درهم
2	عدم الالتزام بتعليمات الحجر المنزلي وفقاً للدليل الحجر المنزلي وإعادة الفحص حسب الإجراءات الصحية، أو الامتناع عن تنفيذها.	50000 درهم
3	مخالفة عدم التقيد بإغلاق مؤسسة تعليمية أو دار من دور السينما والرياضية والملاهي أو المراكز التجارية أو الأسواق المفتوحة أو الحدائق أو المنتزهات أو المقاهي أو مراكز التسوق أو المطاعم أو ما في حكمها، أو استقبل مرتادين في أي منها بالمخالفة للتعليمات. - مخالفة عدم التقيد بالتدابير الخاصة بفتح الحدائق العامة والشواطئ ومراكز التدريب الرياضي والمسابح العامة ومسابح الفنادق دون القيام بالإجراءات التي تقررها الجهات المختصة. - مخالفة عدم التقيد بإيقاف جميع الرحلات البحرية السياحية مؤقتاً.	50000 درهم للمسؤول عن المنشأة والغلق الإداري 500 درهم للزائر
4	مخالفة منع أو تقيد التجمعات أو الاجتماعات أو إقامة الاحتفالات الخاصة والعامة، أو التجمع أو التوادع في الأماكن العامة أو المزارع الخاصة أو العزب.	10000 درهم لمن قام بالدعوة أو التنظيم 5000 درهم لكل من شارك.
5	مخالفة التدابير الصادرة من وزارة الصحة ووقاية المجتمع تجاه القادمين للدولة من الدول الموبوءة بأي من الأمراض السارية.	2000 درهم
6	- الامتناع عن اتخاذ الإجراءات الصحية المناسبة بخصوص تنظيم الأسواق والطرقات والأماكن العامة الأخرى المستثناء من الغلق المؤقت. - الامتناع عن تنفيذ أمر إزالة أي بناء مؤقت أو إتلاف أمتدة أو ملابس أو غيرها، والثابت تلوثها أو احتمال تلوثها بأي عامل ممرض دون إمكان تطهيرها بالطرق المتبعة.	3000 درهم





10000 درهم	الامتناع عن إتخاذ الإجراءات الاحترازية لطاقم سفن المأوى.	7
2000 درهم	مخالفة الخروج من المنازل دون مقتضى أو ضرورة، أو لغير دواعي العمل أو لشراء الحاجات الأساسية.	8
3000 درهم	مخالفة أحكام اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الامراض السارية بشأن دفن أو نقل جثة أي شخص متوفى بأحد الأمراض السارية.	9
1000 درهم لقائد المركبة	تجاوز عدد الركاب المسموح به في السيارة الواحدة لأكثر من ثلاثة اشخاص.	10
1000 درهم	عدم ارتداء الكمامات الطبية في الأماكن المغلقة أو عدم مراعاة مسافة التباعد.	11
5000 درهم	عدم اتخاذ إجراءات التعقيم لوسائل النقل العام.	12
1000 درهم	مراجعة أو التردد على المنشآت الصحية في غير الأحوال المقررة.	13
5000 درهم	رفض إجراء الفحص الطبي عند الطلب.	14

(المادة الثانية)

- تضاعف الغرامة في حالة تكرار المخالفة، ويحال المخالف إلى نيابة الطوارئ والأزمات والكوارث عند ارتكاب المخالفة للمرة الثالثة.
- على أن يتم تحميل المخالف أي نفقات أو تكاليف معالجة الأضرار المترتبة على المخالفة.

(المادة الثالثة)

- يسند إلى النيابة الاتحادية للطوارئ والأزمات والكوارث تنفيذ أحكام قرار مجلس الوزراء المشار إليه، والتحقيق والتصرف في كافة الجرائم الناشئة عن تطبيق أحكام القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2014 في شأن مكافحة الامراض السارية ولائحته التنفيذية.





(المادة الرابعة)

- يجوز لرئيس وأعضاء نيابة الطوارئ والأزمات والكوارث فرض الغرامات الإدارية على المخالفات الواردة بالجدول المبين بال المادة (1) من هذا القرار، حال عرضها عليهم، ونظر التظلمات من الجزاءات الإدارية المنصوص عليها بال المادة (5) من قرار مجلس الوزراء المشار إليه.

(المادة الخامسة)

- تتولى وزارة الداخلية والقيادات العامة للشرطة في الدولة ومأمورى الضبط القضائى المختصين فى الجهات الحكومية الاتحادية وال محلية المعنية كل حسب اختصاصه تحرير تقرير بالمخالفة فى حال رفض الاستجابة للتذكير والتوجيه متضمنا بيانات المخالف ونوع المخالف ونوع الجزاء الإداري المفروض وتاريخ المخالفة ووقتها مع إرفاق أية مستندات دالة عليها.

(المادة السادسة)

- تتولى وزارة الداخلية والقيادة العامة للشرطة في الدولة كل في نطاق اختصاصه تحصيل قيمة الغرامات من المخالفين والتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة والاستعانة بهم حال امتناع المخالف عن سداد قيمة الغرامة.

(المادة السابعة)

- يعمل بهذا القرار اعتباراً من يوم الخميس الموافق 26/3/2020 ، ويحظر من يلزم لتنفيذها.

المستشار

د. محمد سيف الشامسي

النائب العام

